

البنوك الإسلامية و تحدي تطبيق معايير بازل 3

طالب وسيلة*

Abstract:

The challenge the Islamic banks are facing in applying Basel III, is not risk or capital adequacy, but the challenge lies in how liquidity is managed in line with Basel's decisions. These latter are more compatible with conventional banks. Basel, for the specificity of Islamic banking when determining most ratios such as liquidity coverage ratio. And at this phase, the role of "IFSB" to adapt these standards to conform with the nature of Islamic banking.

Keys word : Islamic Bank,, Basel Committee on Banking Supervision

Résume

Le plus grand défi qui rencontre les banques islamiques lors de l'application des décisions du comité de Bâle ne se trouve dans le ratio d'adéquation du capital , mais réside dans la gestion de la liquidité conformément aux décisions de Bâle 3 qui convient plus aux banques classiques, et en plus de ne pas prendre en compte les spécificités des banques islamiques de la part du comité de Bâle , et c'est a ce moment que viens le rôle du "CSFI" dans l'adaptation de ses critères pour aller avec le fonctionnement de la banque islamique.

Les mots clés: Les Banques Islamique, Comité de Bâle sur le contrôle bancaire

الملخص: إن التحدي الذي يواجهه البنوك الإسلامية عند تطبيق معايير بازل 3 لا يكمن في المخاطر أو معدل كفاية رأس المال ، إنما التحدي الكبير يكمن في كيفية إدارة السيولة بما يتماشى مع مقررات بازل والتي تتلاءم مع المصارف التقليدية أكثر، إضافة إلى عدم احترام لجنة الرقابة المصرفية بازل لخصوصية العمل المصرفي الإسلامي عند قيامها بتحديد معظم النسب مثل نسبة تغطية السيولة ،وهنا يأتي دور مجلس الخدمات المالية الإسلامية لتكييف هذه المعايير لتتماشى مع طبيعة العمل المصرفي الإسلامي .

الكلمات المفتاحية: البنوك الإسلامية، التمويل الإسلامي، لجنة الرقابة المصرفية، بازل3

* أستاذة مساعدة أ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 2-لونيسي على

مقدمة:

تحتل الصيرفة الإسلامية مكانة مميزة في السوق المصرفية العالمية ، فقد شهدت انتشارا واسعا و سريعا في مختلف دول العالم ، كما أصبحت أدوات تمويل الإسلامي أكثر أمانا و فاعلية و إقبالا خاصة بعد الأزمة العالمية لسنة 2008، التي أربكت النظام المالي العالمي . ورغم ذلك تبقى البنوك الإسلامية تواجه تحديات كبيرة لضمان استمرارها و تأقلمها مع قواعد البيئة المصرفية العالمية المخصصة أساسا للعمل المصرفي التقليدي ، و من بين هذه التحديات نذكر قدرتها على تطبيق معايير الرقابة المصرفية العالمية و منها معايير بازل 3 و التي تمثل تحد للبنوك الإسلامية ، خاصة و أن تطبيقها لهذه الاتفاقية لم يعد خيارا بل أصبح واقعا . من هنا تتمثل إشكالية البحث في محاولة معرفة أهم التحديات التي تمثلها معايير بازل 3 للبنوك الإسلامية، وكان التساؤل كالتالي: ما مدى قدرة البنوك الإسلامية على الالتزام بمعايير اتفاقية بازل 3 ؟

-فرضيات البحث : للإجابة على الإشكالية المطروحة نعتد على الفرضيات التالية :

1- قد تهدف مقررات بازل 3 إلى زيادة قوة المنظومة البنكية و تحسين أدائها في وجه الأزمات وذلك من خلال زيادة نسبة السيولة و التقليل من التركيز على الاقتراض

2- مؤشر كفاءة رأس المال الجديد المقترح من طرف لجنة بازل 3 قد يكون تأثيره أكبر على البنوك التقليدية الربوية مقارنة بالبنوك الإسلامية.

3- قد تمثل متطلبات السيولة في بازل 3 أكبر تحدي للبنوك الإسلامية .

و يمكننا الإجابة على الإشكالية المطروحة و اختبار الفرضيات من خلال تطرقنا إلى ماهية البنوك الإسلامية ، من تعريف و خصائص و أهم مراحل تطورها ، إضافة إلى أهم صيغ التمويل الإسلامي ، و بعدها التعريف بلجنة الرقابة المصرفية بازل و أهم المعايير الصادرة عنها من بازل 1 ، بازل 2 و بازل 3 وتأثيرها على البنوك الإسلامية.

1-تعريف البنوك الإسلامية :

عرفتها اتفاقية إنشاء الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، بأنها: "تلك البنوك أو المؤسسات التي ينص قانون إنشائها ونظامها الأساسي صراحة على الالتزام بالشريعة الإسلامية، وعلى عدم التعامل بالفائدة أحذا وعطاء" ¹

وتعرف البنوك الإسلامية بأنها "كيان ووعاء يمتزج فيه فكر استثماري واقتصادي سليم، ومال يبحث عن ربح حلال لتخرج منها قنوات تجسد الأسس الجوهرية للاقتصاد الإسلامي وتنقل المبادئ من النظرية إلى التطبيق، فهي لا تقوم بالاقتراض والإقراض بفوائد، بل تقدم بصفة عامة التمويل القائم على المشاركة في الربح و الخسارة وذلك وفقا لصيغ شرعية كالمراجحة و المضاربة و الإستصناع والإجازة وغيرها من أساليب التمويل الإسلامي".²

و البنك الإسلامي بمفهومه الواسع هو: " مؤسسة مصرفية تلتزم في جميع معاملاتها و نشاطها الاستثماري وإدارتها لجميع أعمالها بالشرعية الإسلامية ، و مقاصدها ، وكذلك بأهداف المجتمع الإسلامي داخليا و خارجيا"³

وعليه فإن البنوك الإسلامية هي مؤسسات مصرفية تحترم مبادئ الشريعة الإسلامية، فلا تتعامل بالربا وتتبنى في عملها مبدأ المشاركة في الربح و الخسارة و بيئة عملها هو الاقتصاد الحقيقي .

2- خصائص البنوك الإسلامية: تتمثل أهم خصائصها في :

- 2-1- استبعاد التعامل بالفائدة: سواء كانت ظاهرة أو مخفية، ثابتة أو متحركة.
 - 2-2- تصحيح وظيفة رأس المال في المجتمع: مما يساهم في زيادة الاستثمارات الحقيقية.
 - 2-3- التمسك بالقاعدة الذهبية: وهي قاعدة الحلال والحرام، مع الالتزام بالقواعد التالية:
 - 2-3-1- الغنم بالغرم: الحق في الربح يكون بقدر الاستعداد لتحمل الخسارة .
 - 2-3-2- الخراج بالضمان: من ضمن أصل شيء له الحق أن يحصل على العائد منه.
 - 2-3-3- الاستخلاف في المال: المال مال الله والبشر مستخلفين فيه.
 - 2-3-4- الابتعاد عن الغرر: تجنب كل معاملة تحمل مغامرة وعدم اليقين، بحيث تؤدي إلى تحقيق الربح لطرف دون الآخر، ولهذا يبتعد عن الرهان والمقامرة والمستقبليات.
 - 2-4- بنوك متعددة الوظائف: فهي بمثابة بنوك شاملة .
 - 2-5- خضوع المعاملات المصرفية الإسلامية للرقابة الشرعية
 - 2-6- ربط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية.⁴
- تعتمد البنوك الإسلامية على ركائز أساسية ثابتة لا تتغير وهي ما يميزها عن غيرها من البنوك .
- مراحل تطور البنوك الإسلامية: يمكن تلخيص هذه المراحل في:⁵

3-1- مرحلة التنظير: شهدت هذه المرحلة ظهور شخصيات وعلماء نادوا بضرورة التحلي

عن تطبيق مبادئ العمل المصرفي الغربي وتطبيق تعاليم الشريعة الإسلامية

3-2- مرحلة النشأة: شهدت هذه المرحلة تأسيس النماذج الأولى للبنوك الإسلامية في كل

من باكستان وماليزيا ومصر ، بالرغم من انتهاء التجربة الباكستانية والمصرية في وقت مبكر ، مع استمرار التجربة الماليزية بالنجاح إلى يومنا هذا ؛

3-3- مرحلة التوسع والانتشار: تميزت هذه المرحلة بتأسيس بنوك إسلامية في كافة أنحاء

العالم، إضافة إلى إنشاء المجموعات المصرفية مثل دار المال الإسلامي و مجموعة البركة ، وظهور صناديق الاستثمار الإسلامية.

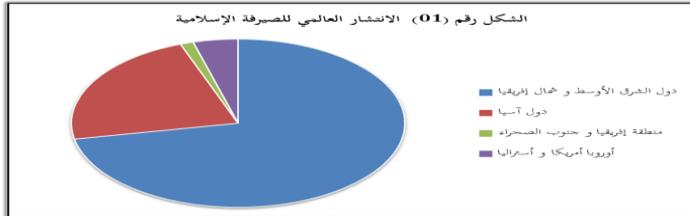
3-4- مرحلة العولمة: تمتد من تسعينيات القرن العشرين إلى غاية اليوم، وعلى البنوك

الإسلامية مواجهة تحدي أن العالم أصبح سوقا مفتوحة وخاصة في مجال الخدمات المالية.

4-واقع البنوك الإسلامية:

4-1-انتشار البنوك الإسلامية في العالم

يتركز التمويل الإسلامي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بنسبة تصل إلى 72٪ من أصول المؤسسات المالية الإسلامية ، 37.6 ٪ منها في دول الخليج ، والباقي (34.4٪) في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، أما آسيا فتستحوذ على حوالي 22.44 ٪ من الأصول ، وباقي إفريقيا وجنوب الصحراء على نسبة 1.27٪، وأوروبا وأمريكا و أستراليا مجتمعة على حوالي 4.34 ٪⁶؛ كما هو موضح في الشكل التالي:



المصدر : من إعداد الباحثة اعتمادا على المعطيات السابقة

4-1-1 أهم البنوك الإسلامية المتواجدة في أوروبا نذكر :⁷

يوجد في بريطانيا 22 بنكا إسلاميا ، أكبرهم البنك البريطاني الإسلامي وبنك لندن والشرق الأوسط. و يصل عدد البنوك الإسلامية في فرنسا إلى 3 بنوك و (4) بنوك في سويسرا ، أما في ألمانيا فنكنين (2) ، في لوكسمبورغ بنك واحد فقط ، أما روسيا وإيرلندا ففي كل دولة يوجد بنك واحد يعمل وفقا للشريعة الإسلامية.

4-1-2 أما في الدول العربية: فقد ضمت قائمة أهم 100 بنك عربي نهاية 2016 -

والتي تدير موجودات تقدر بحوالي 2.9 تريليون دولار-؛ 21 بنكا إسلاميا ، تدير موجودات تقدر بحوالي 486 مليار دولار⁸. وحظيت البنوك الإماراتية بخمس (05) أماكن ضمن قائمة أكبر عشرين (20) بنكا إسلاميا عربيا من حيث القيمة السوقية ، ثلاثة بنوك بسوق دبي واثنين بسوق أبوظبي ، كما تقاسمت السعودية والبحرين المركز الثاني بأربع بنوك لكل منهما ، و الكويت وقطر بثلاث بنوك ، وسلطنة عمان ببنك واحد كما هو موضح في الجدول التالي :

الجدول رقم (01) : أكبر المصارف الإسلامية من حيث القيمة السوقية (أكتوبر 2014)

الترتيب	الدولة	البنك	القيمة السوقية (مليار دولار)
1	السعودية	الراجحي	28,554
2	الكويت	بيت التمويل الكويتي (بيتك)	13,143
3	قطر	مصرف الريان	10,729
4	السعودية	مصرف الإنماء	9,426
5	الإمارات	دبي الإسلامي	8,110
6	قطر	قطر الإسلامي	7,305
7	السعودية	البلاد	5,681
8	الإمارات	أبوظبي الإسلامي	5,467
9	الكويت	بويان	3,781
10	قطر	قطر الدولي الإسلامي	3,577
11	السعودية	الجزيرة	3,230
12	البحرين	البركة المصرفية	2,402
13	البحرين	بنك إثمار	1,435
14	الإمارات	الشارقة الإسلامي	1,242
15	الكويت	بنك الكويت الدولي	1,209
16	البحرين	السلام- البحرين	1,092
17	الإمارات	الإمارات الإسلامي	889
18	الإمارات	مصرف عجمان	621
19	البحرين	البحرين الإسلامي	390
20	سلطنة عمان	العز الإسلامي	243

المصدر: قائمة أقوى المصارف الإسلامية في العالم ، مرجع سابق ، ص3

و نلاحظ من خلال الجدول أن القيمة السوقية لأكبر 20 مصرفا إسلاميا في نهاية أكتوبر 2014 بلغت حوالي 107.7 مليار دولار ، حيث احتل مصرف الراجحي المرتبة الأولى بقيمة سوقية تقدر بنحو 28.554 مليار دولار ، و يتمتع مصرف الراجحي بخبرة تمتد لأكثر من 50 عاماً في مجال الأعمال المصرفية والأنشطة التجارية ، وبمركز مالي قوي وهو يدير حالياً أصول

بمقدار 80 مليار دولار أمريكي و يبلغ رأس ماله 4.3 مليار دولار، ولديه شبكة واسعة تضم أكثر من 500 فرعاً و أكثر من 4100 جهاز صراف آلي و 46000 أجهزة نقاط البيع.⁹

4-2- نمو البنوك الإسلامية: تطورت البنوك الإسلامية من مؤسسة واحدة سنة 1975 إلى أكثر من 300 مؤسسة تعمل في أزيد من 75 بلدا سنة 2005 ، وبأصول مالية تفوق 250 مليار دولار، و قدرت في سنة 2008 ما بين 265 و 500 مليار دولار¹⁰ ، و تصل إلى حوالي 800 مؤسسة مصرفية إسلامية بحلول 2015 ؛ وحسب تقرير التنافسية العالمي للمصارف الإسلامية لعام 2013-2014 تعد كل من قطر وإندونيسيا والسعودية وماليزيا والإمارات العربية المتحدة وتركيا أسرع الأسواق نمواً ، إذ بلغت قيمة الأصول في هذه الدول مجتمعة 567 مليار دولار أي 78 ٪ من الأصول المصرفية الإسلامية العالمية، مسجلة نمواً نسبته 16.4 ٪ بين عامي 2008 و 2012 ومن المتوقع أن يرتفع إلى 19.7 ٪ خلال الفترة 2013-2018. وقد بلغت نسبة نمو الأصول الإسلامية في إندونيسيا 42 ٪، تلتها قطر 31٪، فتركيا 29 ٪ ، فماليزيا 20 ٪، فالإمارات 14 ٪، فالسعودية 11 ٪¹¹ ؛ ووفق نفس التقرير فقد بلغ عدد عملاء المصارف الإسلامية حول العالم 38 مليون عميل، ومع ذلك لا تزال 80 ٪ من قاعدة العملاء المحتملة للتمويل الإسلامي غير مستغلة؛¹²

5-أهم صيغ التمويل الإسلامي :

تتمثل أهم الصيغ المستخدمة في البنوك الإسلامية في :

5-1-المرابحة: عقد يبيع البنك الإسلامي بموجبه لعميله نوعاً معلوماً من الموجودات بسعر التكلفة مضافاً إليها هامش ربح متفق عليه¹³ ، و تصنف المرابحة ضمن بيوع الأمانة،¹⁴ فقد يطلب المتعامل من البنك الإسلامي أن يشتري له سلعة أو سلع بمواصفات محددة وذلك على أساس وعد منه بشراء تلك السلعة مضافاً إلى ثمن الشراء ربحاً معيناً متفق عليه، على أن يتم السداد على أقساط يتم تحديد قيمة وتاريخ استحقاق كل منها¹⁵ ، تتم هذه العملية عادة على أساس¹⁶ :
- طلب العميل من البنك أن يقوم بشراء سلعة معينة ثم يبيعها له إلى أجل محدد بعد تملكها على أساس المرابحة ، ثم تعهد البنك بشراء تلك السلعة ثم يبيعها للعميل ، و بعدها تعهد العميل بشرائها بالثمن المتفق عليه.

-قيام البنك عقب ذلك بشراء تلك السلعة المطلوبة و بيعها وفق ما سبق الاتفاق عليه.

5-2-المضاربة : توصف بأنها " عملية استثمارية تقوم على اتفاق بين طرفين هما صاحب

المال والمضارب أو العامل (أي الطرف المختص باستثمار المال) ، يقوم فيه صاحب المال بالمساهمة برأسمال في مؤسسة أو نشاط يديره صاحب العمل بصفته مضاربا (أو مقدم العمل)"¹⁷.

5-3-المشاركة :

المشاركة هي صورة قريبة من المضاربة والفرق الأساسي بينهما أنه في حالة المضاربة يتم تقديم رأس مال من قبل صاحب المال وحده ، أما في حالة المشاركة فإن رأس المال يقدم بين الطرفين ويحدد عقد المشاركة الشروط الخاصة بين الأطراف المختلفة"¹⁸.

5-4-الإجارة :عبارة عن تملك المنافع مقابل الأجرة وهناك نوعان من الإجارة، إجارة

تشغيلية و إجارة منتهية بالتمليك ، و تمثل التشغيلية اتفاق يتم بمقتضاه استئجار أصل معين أو استخدامه بواسطة مستأجر في مقابل قيام هذا الأخير بسداد مبالغ دورية لفترة زمنية محدودة في العقد إلى مالك الأصل (المؤجر)؛ أما الإجارة المنتهية بالتمليك فهي شكل من عقود الإجارة التي تقدم للمستأجر خيارا بامتلاك الموجود عند نهاية فترة الإجارة إما بشراء الموجود مقابل ثمن رمزي أو بدفع القيمة السوقية أو بموجب عقد هبة، أو دفع قسط الإجارة خلال فترة الإجارة شريطة أن يتم الوعد بشكل منفصل ومستقل عن عقد الإجارة الأساسي، أو يتم إبرام عقد هبة معلق على الوفاء بجميع التزامات الإجارة فتنتقل الملكية تلقائيا عند تحقق ذلك"¹⁹.

5-5-السلم:هو"البيع الفوري الحاضر الثمن الآجل البضاعة"²⁰، أو "الصيغة التي وفقها

يشترى البنك من العميل بثمان حال سلعة موصوفة وصفا كافيا مؤجلة التسليم لموعد محدد"²¹

5-6-الاستصناع:عقد الاستصناع هو" اتفاق مع العميل على بيع أو شراء أصل ربما لم يتم

إنشاؤه بعد ، على أن تتم صناعته وفقا لمواصفات المشتري النهائي وتسليمه له في تاريخ مستقبلي محدد ، بسعر بيع محدد سلفا "²².

5-7-الصكوك الإسلامية :

إن " فكرة الصكوك الإسلامية تقوم على المشاركة في تمويل مشروع أو عملية استثمارية متوسطة أو طويلة الأجل وفقا لقاعدة (الغنم بالغرم) على منوال نظام الأسهم في شركات

المساهمة المعاصرة ونظام الوحدات الاستثمارية في صناديق الاستثمار ، حيث تؤسس شركة مساهمة لهذا الغرض، وتتولى هذه الشركة إصدار الصكوك اللازمة للتمويل وتطرحها للاكتتاب العام للمشاركين ومن حق كل حامل صك المشاركة في رأس المال والإدارة والتداول والهبة والإرث ونحو ذلك ..، وقد تكون الجهة المصدرة لهذه الصكوك أحد البنوك الإسلامية أو أي بيت تمويل إسلامي أو شركة أو جهة حكومية لها شخصية معنوية²³.

ويمكن التفريق بين صكوك تستند على موجودات و أخرى تستند على الاستثمار في رؤوس الأموال؛ فبالنسبة للنوع الأول فإنها توفر لحاملها عوائد يمكن توقعها بصورة جيدة كما هو الحال في صكوك السلم و الاستصناع و الإجارة، أما النوع الثاني فيتحدد فيها العوائد على أساس المشاركة في الربح والخسارة في الاستثمار ولا يمكن توقع عوائدها بصورة جيدة²⁴.

كما تشكل سوق لندن مركزا للمالية الإسلامية، إذ يوفر أكثر من 20 بنكا منتجات مالية إسلامية، وقد أدرج فيها 49 نوعا من الصكوك الإسلامية منذ 2010 بقيمة تبلغ 34 بليون دولار، و شهد عام 2009 إصدار صكوك بقيمة 23.3 بليون دولار، في مقابل 14.9 بليون في 2008، وبلغ حجم سوق الصكوك ما يزيد عن 111.5 بليون دولار في 2009.²⁵

6- لجنة بازل للرقابة المصرفية

1-6 خلفية تأسيس اللجنة: إن الاختيار الذي شهدته البنوك خلال الفترة (1974 - 1980) أظهر مخاطر جديدة لم تكن معروفة في السابق بل و عمق المخاطر الائتمانية بشكل غير مسبوق، ففي 1974 تم الإعلان عن إفلاس كل من "Herstatt Bank" و "Franklin National Bank"، مما تسبب في خسائر بالغة للبنوك الأمريكية و الأوروبية معا ، وإضافة إلى تفاقم أزمة المديونية الخارجية و تزايد حجم الديون المشكوك فيها وزيادة المنافسة بين البنوك العالمية، كان من الضروري وجود هيئة للرقابة تحول دون تدهور الأوضاع ، لذا فقد تأسست لجنة بازل للرقابة المصرفية تحت مسمى "لجنة الأنظمة المصرفية والممارسات الرقابية"، تحت إشراف بنك التسويات الدولية بمدينة بازل بسويسرا و بمبادرة من محافظي البنوك المركزية لمجموعة الدول الصناعية العشر الكبرى مع نهاية عام 1974 ، (والتي أصبحت 13 دولة) متمثلة في كل من بلجيكا،

كندا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، اليابان، هولندا، سويسرا، السويد، بريطانيا، إسبانيا، لكسمبورغ والولايات المتحدة الأمريكية²⁶.

6-2 تعريفها:

تعتبر لجنة بازل لجنة تشريعية للرقابة المصرفية ، والهدف من إنشائها هو تطوير الوسائل الرقابية و تحسينها من أجل ضمان جودة أكبر للمنظومة البنكية ، وتشمل مقترحات اللجنة مجموعة من المعايير و التعليمات من ضمنها المعيار الدولي لكفاية رأس المال.²⁷

7-الجوانب الأساسية لاتفاقية بازل 1:

بعد سلسلة من الجهود والاجتماعات قدمت اللجنة توصياتها الأولى بشأن كفاية رأس المال في جويليه 1988، وقد تضمنت الاتفاقية عدة جوانب أهمها :

7-1- التركيز على المخاطر الائتمانية : تهدف الاتفاقية إلى حساب الحدود الدنيا لرأس

المال، مع الأخذ في الاعتبار المخاطر الائتمانية أولا، ولم تشمل مواجهة المخاطر الأخرى مثل مخاطر سعر الفائدة و مخاطر سعر الصرف ، مخاطر الاستثمار في الأوراق المالية و غيرها.²⁸

7-2- قامت مقررات لجنة بازل على أساس تصنيف الدول إلى مجموعتين:

-المجموعة (1)متدنية المخاطر: تضم دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والسعودية

- المجموعة(2) الثانية فهي عالية المخاطر: وتضم بقية دول العالم.²⁹

7-3-وضع أوزان ترجيحية مختلفة لدرجة مخاطر الأصول : تتعرض أنشطة البنك إلى

مخاطر متعددة وطبقا لاتفاقية بازل يتم تصنيف الأصول بناء على مخاطر الالتزام ، حيث يختلف الوزن الترجيحي باختلاف الأصل من جهة و باختلاف الملتزم بالأصل من جهة أخرى ، وتدرج الأصول حسب معدل الترجيح بالأوزان (0%، 10%، 20%، 50%، 100%) ، ومثال على ذلك الأصول النقدية وزنها المرجح 0%، و القروض الممنوحة للقطاع العام أو الخاص وزنها المرجح ب 100 %، و لإتاحة قدر من المرونة في مجال التطبيق بالنسبة للدول المختلفة، أعطيت الحرية للسلطات الرقابية المحلية لأن تحدد بعض أوزان المخاطر.³⁰

7-4- معدل كفاية رأس المال وفقا لتوصيات لجنة بازل الصادرة1988

ويطلق عليه معيار كوك أو معيار كفاية الأموال الخاصة³¹

$$\text{معيار كوك} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{الأخطار المرجحة}} \leq 8\%$$

حيث: الأموال الخاصة = رأسمال الأساسي + رأسمال المساند.

الأخطار المرجحة = تبويب الأصول إلى مجموعات × أوزان المخاطر المخصصة

7-5- ركزت اتفاقية بازل 1 على مقدار رأس المال الواجب الاحتفاظ به لدى البنك لمواجهة الخسائر المحتملة ، كما صنفت أصول البنك إلى خمس أقسام وفقا لمخاطر الائتمان مع تحديد معامل ترجيح المخاطر لكل قسم ، و كانت القاعدة العامة للاتفاقية تتمثل في ضرورة تمويل 8% من أصولها المرجحة بواسطة الأموال الخاصة.³²

8- اتفاقية لجنة بازل 2 :

تعتبر اتفاقية بازل 2 أكثر تعقيدا من اتفاقية بازل 1 ، نظرا إلى أن عملية تقييم المخاطر أصبحت في إطار بيئة تتميز بتطور و تنوع الأدوات المالية ³³. مما جعل المعايير أكثر حساسية للمخاطر من خلال إدخال تعديلات على آلية احتساب الموجودات المرجحة وخاصة بما يتعلق بمخاطر الائتمان بحيث تأخذ بالاعتبار اختلاف درجة المخاطرة بين عميل وآخر، وكذلك تم إضافة موضوع المخاطر التشغيلية والتحوط مقابلها، والعمل على دمج متطلبات كفاية رأس المال وعمليات الرقابة المصرفية والانضباط في السوق (الشفافية حول رأس المال وإدارة المخاطر).³⁴ ويتمثل حساب معدل كفاية رأس المال وفق بازل 2 في ³⁵:

$$\text{نسبة ماك دنوث} = \frac{\text{الأموال الخاصة (الشرحية الأولى + الشرحية الثانية + الشرحية الثالثة)}}{\text{مخاطر الإقراض + مخاطر السوق + مخاطر التشغيل}} \leq 8\%$$

85% 5% 10%

حيث : الشريحة الأولى : رأس المال الأساسي ، الشريحة الثانية: رأس المال التكميلي ، الشريحة الثالثة: القروض المساندة لأجل سنتين لتغطية مخاطر السوق.

9-متطلبات تطبيق مقررات “بازل 3”

جاءت اتفاقية بازل 3 لمعالجة تداعيات الأزمة المالية العالمية ، فعلى البنوك التي ترغب في تطبيقها رفع رأس مالها الثابت بنسبة 25٪ ، وزيادة السيولة الوقائية بـ 40٪ ، إضافة إلى الاحتفاظ بنسبة من 10 – 15 ٪ من رأس مال الثابت. أما في ما يتعلق بكفاية رأس المال فقد حددت النسبة ما بين 9 ٪ إلى 12 ٪ ، والرافعة المالية يجب أن لا تقل عن 3٪.

9-1التعديلات التي جاءت بها اتفاقية بازل 3:³⁶

-رفع الحد الأدنى من رأس المال عالي الجودة³⁷ : من 2٪ من الموجودات المرجحة بالمخاطر إلى (3.5٪) في 2013 ثم (4٪) في 2014 ثم (4.5٪) في 2015.
-رفع الحد الأدنى لنسبة رأس المال الأساسي (Tier 1) إلى الموجودات المرجحة بالمخاطر من (4٪) إلى 5.٪ في بداية 2013 ثم إلى (5.5٪) في بداية 2014 ليصل إلى (6٪) في بداية 2015³⁸.

- طرح الاستثناءات من رأس المال التنظيمي من رأس المال عالي الجودة بدلاً من طرح (50٪) منها من رأس المال الأساسي (Tier 1) و(50٪) منها من رأس المال الإضافي (Tier 2)، علماً بأن هذا التعديل سيُطبق تدريجياً على فترة خمسة سنوات اعتباراً من بداية 2014 وحتى بداية 2018 وبنسبة (20٪) من هذه الاستثمارات لكل سنة.

- إضافة هامش حماية تحفظي بنسبة (2.5٪) من الموجودات المرجحة بالمخاطر على أن يتكون من رأس المال عالي الجودة ، وسيتم إضافة هذا الهامش بشكل تدريجي اعتباراً من 2016 إلى عام 2019 مما سيرفع الحد الأدنى من رأس المال عالي الجودة إلى (7٪) .

- رفع أوزان المخاطر الترجيحية لعمليات التوريق والمشتقات المالية المعقدة وأدوات المتاجرة، حيث سيُطبق هذا التعديل اعتباراً من نهاية عام 2011.

- إلغاء رأس المال المساند (Tier 3): رأس المال المساند عبارة عن قرض مساند قصير الأجل (لأجل سنتين) يحصل عليه البنك لدعم رأسماله وهو يحمل صفات مشتركة بين رأس المال والدين، كون الجهة التي تقدم هذا القرض تتنازل عن حق الأولوية في السداد.

- إضافة هامش إضافي يتعلق بمراحل دورة الأعمال يتراوح من (0% - 2.5%) من الموجودات المرحة بالمخاطر، و سيضاف تدريجيا اعتبارا من 2016 وحتى 2019، وذلك وفقا للظروف المحلية للدولة، علما بأن هذا الهامش سيضاف فقط عندما يحصل في الدولة نمو مرتفع للائتمان قد ينتج عنه مخاطر مرتفعة على النظام المصرفي والمالي، وفي حال تم إضافة هذا الهامش سيرتفع الحد الأدنى لنسبة كفاية رأس المال إلى (13%) في عام 2019.

- تطبيق نسبة الرافعة المالية ومحد أدنى (3%)، والتي يتم احتسابها بقسمة رأس المال الأساسي على إجمالي الموجودات (وقد تم إضافة الموجودات خارج الميزانية)، وذلك بشكل تجريبي اعتبارا من بداية 2013 وحتى بداية 2017 وبناء على نتائج التجربة سيتم إجراء التعديلات النهائية على هذه النسبة في النصف الأول من 2017، وستطبق فعليا في بداية 2018.

- تطبيق نسبتين لمراقبة سيولة البنوك: الأولى تسمى نسبة تغطية السيولة ويتم تطبيقها اعتبارا من بداية 2015 بعد فترة مراقبة تبدأ مع بداية 2011³⁹. أما النسبة الثانية التي تُسمى نسبة التمويل الصافي المستقر ستطبق رسميا بداية 2018 بعد فترة مراقبة تبدأ مع 2012.

و اعتمادا على ما تقدم فهذه التعديلات تعني أنه و في نهاية عام 2019 سيكون رأس المال عالي الجودة ما نسبته 67% من إجمالي رأس المال، و عليه فإن بازل 3 تهدف إلى زيادة قوة المنظومة البنكية وتحسين أدائها في وجه الأزمات و الصدمات المفاجئة و ذلك من خلال زيادة نسبة السيولة و نقص قوة الرافعة المالية " Leverage Ratio " أي التقليل من التركيز على الاقتراض، كما تشمل هذه المقررات العديد من السياسات و المعايير المالية التي قد تسهم في تحسين أداء البنوك و خلق سياسات وقائية لتخفيف من آثار الأزمات المفاجئة.

-تأثير مقررات بازل 3 على البنوك الإسلامية

سنتطرق إلى تأثير مقررات بازل 3 على البنوك الإسلامية من خلال النقاط التالية :⁴⁰

10-1- جودة الأصول

يمكن الاعتماد على نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض لتقييم جودة الأصول لدى البنوك الإسلامية و التي تشير إلى نسبة الملاءة المالية لديها ، كما تعكس هذه النسبة احتمال تخلف المستفيد من التمويل الإسلامي عن سداد هامش الربح أو الإجارة ، أو عدم الإعلان عن مقدار الربح الحقيقي ، أو أن يقوم بإساءة استخدام رأس المال مما يلحق خسائر بالبنك ، خاصة و أن الإجراءات القانونية من أجل استرداد التمويل الإسلامي ليست بنفس سرعة الإجراءات لدى البنوك التقليدية ، مما يضع المصرف أمام خطر عدم السداد أو حتى نقص السيولة ، و يبين الجدول التالي نسبة القروض المتعثرة من إجمالي القروض و ذلك حسب الإحصائيات المتوفرة في هذه الدول لسنة 2013⁴¹ ،

الجدول رقم (02) نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض حسب الدول

الدولة	اليمن	تركيا	ماليزيا	السعودية	إيران	مصر	سنغافورة	قطر	لبنان
النسبة %	9.3	2.7	1.4	1.4	17.5	15.9	39.1	0.7	15

Source : Le Secteur Bancaire Islamique , Croissance , Efficacité et Stabilité, Rapport Annuel ,DCIBF , Op-Cit,P 63

كما سجلت البحرين نسبة 4.9 %، الإمارات 8.2 %، إندونيسيا 4.3 %، الكويت 8.5 %، الأردن 4.4 %؛ باكستان 6.2 %

و نلاحظ أن هذه النسب منخفضة في كل من السعودية و ماليزيا و تركيا مقارنة بدول الشرق الوسط و إفريقيا مما يعكس مدى متانة بنوكها وجودة أصولها .

10-2- تصنيف الودائع:

تبعاً لمبدأ حرمة التعامل بالفائدة المعتمدة من طرف البنوك الإسلامية ، فإن هذه الأخيرة غالباً ما تستقبل الودائع عن طريق حسابات استثمار بنظام تقاسم الربح و التي تعتبر أقل استقراراً

من الودائع التقليدية ، وعليه فالبنوك الإسلامية مطالبة بموجب قواعد بازل 3 بتعويض أثر ذلك التقلب عن طريق زيادة حجم الأصول السائلة عالية الجودة التي في حوزتها. غير أن أسواق الأوراق المالية الإسلامية أصغر بكثير وأقل عمقا وتطورا من الأسواق التقليدية مما يؤدي إلى نقص المعروض من الأصول السائلة عالية الجودة المتوافقة مع الشريعة وهو ما يضغط بدوره على البنوك الإسلامية.⁴²

كما تشترط بازل 3 على البنوك الاحتفاظ بقدر كاف من الأصول السائلة عالية الجودة لتغطية صافي التدفقات الخارجة لفترة 30 يوما في حالة التعرض لضغوط شديدة. وتحسب التدفقات بإعطاء مصادر التمويل بما فيها حسابات الاستثمار أوزانا متنوعة، وكلما زادت المخاطر في مصدر التمويل كان حجم الأصول السائلة عالية المخاطر اللازمة كبيرا ، و عليه سيتوقف الأمر بدرجة كبيرة على الأوزان التي ستعطيها الهيئات الرقابية الوطنية في أنحاء العالم المخولة بتطبيق بازل 3 في مناطقها لحسابات الاستثمار، و التي من المفروض إعطاؤها أوزان خاصة⁴³.

10-3- مؤشّر كفاية رأس المال والرافعة المالية

يتعارض التمويل الإسلامي مع المضاربة النقدية لذا فإن ميزانيات البنوك الإسلامية نظيفة بدرجة كبيرة من المشتقات والأصول المعقدة عالية المخاطر التي أغرقت البنوك التقليدية في الأزمة المالية العالمية. و من المفروض ألا تواجه البنوك الإسلامية مشاكل في تلبية معايير بازل 3 بخصوص كفاية رأس المال⁴⁴، و هذا ما نلاحظه من خلال معطيات الجدول التالي، حيث تم تحقيق نسب مرتفعة و أكبر من 12٪ الذي حدده اتفاقية بازل 3

الجدول رقم (03): نسبة كفاية رأس المال في بعض البنوك الإسلامية . الوحدة(٪)

2016	2015	2014	2013	
21.98	20.83	19.59	18.16	مصرف الراجحي (السعودية)
21.55	20.05	18.7	21.4	مصرف السلام (البحرين)
15.49	14.55	16.01	16.49	مجموعة البركة المصرفية(البحرين)
18.64	24	26	30	بنك البركة الجزائري
17.5	14.6	20.1	22.9	بيت التمويل الكويتي

المصدر : من إعداد الباحثة اعتمادا على التقارير السنوية و إفصاحات البنوك :

-بنك السلام ، التقرير السنوي 2016،2014، -مصرف الراجحي ، التقرير السنوي2016

-مجموعة البركة المصرفية ،التقرير السنوي 2015 ، إفصاحات رأس المال التنظيمي 2016

-BASEL III-Capital Structure Disclosure,Pillar 3, Alrajhi Bank , 09/2013 /12/2014

- Public Disclosure ,Kuwait Finance House , 2013/2014

-Kuwait Finance House, Annual Report ,2016

-فيما يتعلق بنسبة الرافعة المالية⁴⁵ المقترحة في إطار بازل 3 و التي تكون على الأقل

3% ، فالبنوك الإسلامية تعتمد على الأصول الثابتة وبالتالي فإن إشكالية الرافعة المالية غير

مطروحة لهذه البنوك ، حيث تحقق نسب جيدة تفوق بكثير ما تم تحديده من طرف اتفاقية بازل

ومثال على ذلك ما يحققه مصرف الراجحي (السعودية) .

الجدول رقم (03): نسب تغطية السيولة والرافعة المالية المحققة من طرف مصرف الراجحي. وحدة (٪)

2016	2015	
14.77	14.28	نسبة الرافعة المالية
233	210	نسبة تغطية السيولة

المصدر :من إعداد الباحثة اعتمادا على التقارير التالية :

-مصرف الراجحي ،بازل 3 :الإفصاح عن نسبة تغطية السيولة 2016/2015

-مصرف الراجحي ،بازل 3 :الإفصاح عن نسبة الرافعة المالية 2016/2015

10-4- تحدي إدارة السيولة وفق بازل 3 لدى البنوك الإسلامية

تعبر نسبة السيولة عن قدرة المصارف على مواجهة السحب غير المتوقع للودائع من طرف العملاء ، كما أن قيام المصارف الإسلامية بتحويل الودائع قصيرة الأجل إلى تمويل و استثمارات طويلة الأجل يعرضها إلى مخاطر السيولة كما هو الحال في المصارف التقليدية ، خاصة مع عدم مرونة المصارف الإسلامية على خلاف المصارف الأخرى في الحصول على السيولة في المدى القصير من البنوك التجارية و البنك المركزي بسبب تعامل هذه الأخيرة بالفائدة. و ترتبط المخاطر في المصارف الإسلامية أساسا بالودائع الجارية، لأن المدخرات وودائع الاستثمار فيتشارك العملاء مع المصارف الأرباح و الخسائر في حالة السحب غير العادي ، كما تعتبر أدوات السيولة في السوق المالية الإسلامية أقل فاعلية و قدرة على توفير السيولة مقارنة في السوق المالية التقليدية وهو ما يشكل تحد حقيقي للمالية الإسلامية⁴⁶ ، وفي هذا الإطار تعتبر الصكوك الإسلامية الذي تم استحداثها من طرف International Islamic Liquidity Management Corporation (IILM) بمثابة حل لإشكالية السيولة في البنوك الإسلامية بشرط أن تلقى الاعتراف من لجنة بازل⁴⁷ كما ركزت بازل 3 بشكل كبير على السيولة وآلياتها و معايير إدارتها في البنوك التقليدية دون الإسلامية، و هو ما يمثل تحدا لها خاصة الفتية منها (رأس مالها صغير) أكثر من إدارة السيولة في حد ذاتها نظرا لمحدودية وسائل السيولة لديها⁴⁸

هذا من جهة و من جهة أخرى إذا رجعنا إلى ما تحققه البنوك الإسلامية في العالم نجد أن المتوسط المرجح لنسبة السيولة لديها يصل إلى 22٪ بالمائة، أما عند البنوك التقليدية الأخرى فتصل النسبة إلى 41٪ ؛ و لكن نجد أن ثلاثة أبعاد البنوك التقليدية تحقق نسبة سيولة أقل من المعدل (41٪) ، بينما في البنوك الإسلامية نجد نسبة الثلثين منها تقع تحت معدل (41٪)

وعلى الرغم من أن نسبة السيولة لدى المصارف الإسلامية في المتوسط أدنى بكثير من البنوك التقليدية و هذا راجع كما ذكرنا إلى التوزيع غير المتساوي لنسب السيولة لديها (تصل إلى 83 ٪ في تركيا ، 95 ٪ في ماليزيا، أما اليمن 18٪، و 19 ٪ في مصر) وحسب التقرير السنوي لسنة 2014 المقدم من طرف مركز دبي للصيرفة و التمويل الإسلامي فإن الواقع يثبت أن

البنوك الإسلامية بصفة عامة لديها نسب جيدة من السيولة -أي انخفاض احتمال مواجهتها لمخاطر السحب غير المتوقع-؛ مقارنة بالبنوك الأخرى⁴⁹.

10-5- مخاطر الائتمان ، السوق ، التشغيلية في البنوك الإسلامية:

- تأخذ نسبة كفاية رأس المال لدى المصارف الإسلامية بعين الاعتبار كل من مخاطر الائتمان ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية، ويتم قياس الموجودات المرجحة بالمخاطر لدى المصارف الإسلامية بعد الأخذ بالاعتبار طبيعة المنتجات والخدمات التي تقدمها البنوك الإسلامية، فمثلاً في حالة المراجحة يقوم البنك بشراء السلعة ومن ثم بيعها إلى العميل بالدين، فإن المخاطر التي يتعرض لها ستتحوّل من مخاطر السعر خلال فترة الاحتفاظ بالسلعة إلى مخاطر الائتمان عند بيع السلعة بالتقسيط، و منه نسبة كفاية رأس المال تأخذ بالاعتبار التحولات في المخاطر خلال المراحل المتغيرة للعقد⁵⁰. بمعنى أنه في حالة المراجحة غير الملزمة سيكون البنك عرضة أولاً لمخاطر السعر وبعد بيعها سيكون البنك عرضة لمخاطر الائتمان، وفي حالة المراجحة الملزمة للعميل فإن البنك يكون هنا عرضة إلى مخاطر الائتمان فقط. إضافة إلى أن البنوك الإسلامية في الغالب لا تستخدم المشتقات المالية، وهي أدوات مالية تحول المخاطر الائتمانية من شخص لآخر، حيث تستخدم هذه الأدوات بكثرة من طرف البنوك الربوية وبالتالي البنوك الإسلامية تحتاج معدل خطر أقل على الأصول.

و من النقاط الأخرى التي يجب أخذها بالاعتبار عند احتساب نسبة كفاية رأس المال هو استثناء الأموال المقدمة من أصحاب حسابات الاستثمار المشتركة من رأسمال البنك، فهي ليست جزء منه، حيث تقوم على أساس المشاركة بالربح والخسارة إلا ما كان ناتج عن إهمال البنك، وعليه فإن مخاطر الائتمان ومخاطر السوق التي تتعرض لها حسابات الاستثمار المشترك يتم تحملها فقط من قبل أصحاب هذه الحسابات أما المخاطر التشغيلية فيتحمّلها البنك.

الخاتمة :

من خلال هذا البحث حاولنا اختبار الفرضيات و تم التوصل إلى :

1 - تهدف اتفاقية بازل 3 إلى زيادة قوة المنظومة البنكية وتحسين أدائها في وجه الأزمات و الصدمات المفاجئة و ذلك من خلال زيادة السيولة و نقص نسبة الرافعة المالية، أي التقليل من

التركيز على الاقتراض، كما تشمل هذه الاتفاقية العديد من السياسات و المعايير المالية التي قد تسهم في تحسين أداء البنوك و خلق سياسات وقائية لتخفيف من آثار الأزمات المفاجئة.

2- تعتمد البنوك الإسلامية بشكل أكبر على الأصول الثابتة ، ونتيجة لذلك فإن معدل كفاية رأس المال لبازل 3 سيكون تأثيره أكبر على البنوك الربوية مقارنة بالبنوك الإسلامية.

3- تواجه بعض البنوك الإسلامية صعوبة في تطبيق معايير إدارة السيولة في بازل 3 لأنها لا تستثمر في المنتجات التي تعتمد على الفائدة بعكس المصارف التقليدية ، كما أن عملية إصدار الصكوك قد تمكنها من تغطية جزء من نسبة السيولة المقترحة في بازل 3

نتائج البحث : تتمثل أهم النتائج المتوصل إليها في :

- أثبتت الأزمة المالية العالمية أن مستوى رأس المال الخاص المختفظ به سابقا لم يكن كافيا لمواجهة المخاطر و عليه يجب رفعه إلى مستوى أعلى بكثير و هذا ما أكدته بازل 3 ، التي تعد ثالث اتفاقية من اتفاقيات لجنة بازل ، و تهدف إلى تحديث قواعد تحديد الحد الأدنى لرأس المال الواجب الاحتفاظ به من طرف البنوك ، كما تهدف أساسا إلى تحسين مستوى استقرار النظام المالي للحد من احتمال تفاقم الأزمات في المستقبل؛

- يمكن للبنوك الإسلامية تجاوز أكبر تحدي و المتمثل في معايير إدارة السيولة المقررة في إطار بازل 3 من خلال إيجاد أدوات جديدة للسيولة مثلما حدث مع الصكوك الإسلامية ، والعمل على تطوير سوق للأوراق المالية الإسلامية لضمان توفير مصدر ثابت و مستقر للسيولة، بما أن حسابات الاستثمار المتعامل بها يعاب عليها صعوبة تحويلها إلى سيولة في وقت قصير .

- تتمثل الودائع لدى البنوك الإسلامية في حسابات مشاركة الأرباح و الخسائر ، مما يجعلها عرضة للانتقاد كونها عرضة لتقلبات معدلات الأرباح ، الأمر الذي يجعلها أيضا تخضع لرقابة صارمة من قبل السلطات المحلية ، ورغم ذلك فالبنوك الإسلامية تعتمد مصادر ثابتة للتمويل مثل الربح من الإجارة و عليه فإعلانها على تحقيق خسائر كبيرة أمر مستبعد.

- و ما يمكن تأكيده أن البنوك الإسلامية و اعتمادا على وتيرة تطورها و اندماجها في الاقتصاد العالمي قادرة على تخطي تحديات الامتثال لمقررات بازل 3 ، خاصة و أن هذه الأخيرة

فتحت المجال أمام البنوك حتى سنة 2019 لتمكينها من تطبيق مقرراتها. فلا يمكن للمصارف الإسلامية أن تواجه عوائق حقيقية بسبب متطلبات معايير بازل 3 و في ختام بحثنا يمكننا أن نوصي بضرورة تفعيل دور مجلس الخدمات المالية الإسلامية في تكييف معايير لجنة بازل مع خصوصية العمل المصرفي الإسلامي الذي يجب أن تأخذه بعين الاعتبار لجنة بازل في معاييرها ، فمن غير الممكن الأخذ بمعايير صدرت في أوروبا من طرف لجنة الرقابة على بنوك ربوية و نحاول تطبيقها على مؤسساتنا المالية الإسلامية.

قائمة الهوامش والمراجع

- ¹ منى إبراهيم التويجري، مفهوم البنك الإسلامي و أهدافه ، البحث متوفر على الرابط: <http://fiqh.islammesssage.com/NewsDetails.aspx?id=13421> بتاريخ 2016/04/26، و تم الاطلاع عليه 2016/06/30
- ² شعاعية لخضر، الجوانب القانونية لتأسيس البنوك الإسلامية، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد، 5 ، 2007، ص167
- ³ صالح حميد العلمي ، المؤسسات المالية الإسلامية و دورها في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، دار النور، سوريا-لبنان- الكويت، 2012، ص98
- ⁴ انظر في ذلك :
- عبد الغفار حنفي، إدارة المصارف :السياسات المصرفية، تحليل القوائم المالية، الجوانب التنظيمية، البنوك الإسلامية والتجارية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2002 ، ص ص66- 67 .
- عيشوش عبدو، تسويق الخدمات المصرفية في البنوك الإسلامية ،رسالة ماجستير في العلوم التجارية ،جامعة الحاج لخضر باتنة 2008/2009 ، ص25.
- فليح حسن خلف ، البنوك الإسلامية ،عالم الكتاب الحديث ،الأردن ، 2006 ، ص 94
- ⁵ بو حيزر رقية ،استراتيجية البنوك الإسلامية في مواجهة تحديات المنافسة ، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير ، جامعة منتوري قسنطينة، 2012/2011، ص 111
- ⁶ هبة عبد المنعم ،انعكاسات تنامي صناعة الصيرفة الإسلامية على إدارة السياسة النقدية في الدول العربية ، دراسات اقتصادية ، العدد 35 ، صندوق النقد العربي ، أبو ظبي ، 2016، ص3
- ⁷ قائمة أقوى المصارف الإسلامية في العالم ،متوفر على الموقع: <http://amwal-mag.com> / بتاريخ: 2015 /07/01 ، تم الاطلاع عليه : 2016/01/14 ، ص2
- ⁸ أول 100 مصرف عربي ،مجلة اتحاد المصارف العربية ، العدد 434 ، جانفي 2017 ، ص10
- ⁹ لمزيد من المعلومات عن أهم مصرف إسلامي (مصرف الراجحي) يمكن الاطلاع على التقارير المنشورة على الموقع : <http://www.alrajhibank.com.sa>

- ¹⁰ أحمد مهدي بلوافي ، البنوك الإسلامية و الاستقرار المالي :تحليل تجريبي –مناقشة نتائج ورقة عمل صادرة عن صندوق النقد الدولي ،مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز ، السعودية،2008،ص2
- ¹¹ إدارة الدراسات والبحوث، تطورات التمويل و الصيرفة الإسلامية حول العالم ، مرجع سابق، ص4
- ¹² إدارة الدراسات والبحوث، تطورات التمويل و الصيرفة الإسلامية حول العالم ، الأمانة العامة لاتحاد المصارف العربية ، متوفر على الموقع <http://www.uabonline.org>
- ¹³ إبراهيم الكراسنة ، البنوك الإسلامية الإطار المفاهيمي و التحديات ، أوراق معهد الدراسات الاقتصادية ، العدد24، صندوق النقد العربي ،أبو ظبي ، 2013،ص9
- ¹⁴ محمود حسن الصوان، أساسيات العمل المصرفي الإسلامي، دار وائل للطباعة و النشر، عمان ، 2001، ص149
- ¹⁵ محمد مصطفى غانم ، واقع التمويل المصرف الإسلامي و آفاق تطوره في فلسطين(دراسة تطبيقية على قطاع غزة) ،رسالة ماجستير في المحاسبة و التمويل ، الجامعة الإسلامية ، غزة، 2010،ص40
- ¹⁶ نزيه حماد، في فقه المعاملات المالية و المصرفية المعاصرة ،دار القلم، الطبعة الثانية ،سوريا، 2010 ، ص81
- ¹⁷ سيف هشام صباح الفخري، صيغ التمويل الإسلامي، ماجستير العلوم المالية و المصرفية ،كلية الاقتصاد، جامعة حلب، 2009، ص22
- ¹⁸ مرجع سابق، ص 18
- ¹⁹ إبراهيم الكراسنة ،مرجع سابق ، ص12
- ²⁰ محسن أحمد الحضري ، البنوك الإسلامية ، إيتراك للنشر و التوزيع ، القاهرة ، الطبعة 2 ، 1995، ص143
- ²¹ عيشوش عبديو ،مرجع سابق ،ص41
- ²² صالح حميد العلي ، مرجع سابق ،ص 150
- ²³ حسين حسين شحاتة ، مفهوم صكوك الاستثمار الإسلامية خصائصها و دورها في التنمية ، البحث متوفر على موقع المشورة : www.Darelmashora.com ، تاريخ التصفح : 2016/01/10
- ²⁴ إبراهيم الكراسنة ، مرجع سابق ، ص14
- ²⁵ زبير الأنصاري ، ماهي الصكوك الإسلامية و ما هو دورها الاقتصادي ، متوفر على موقع جريدة الحياة الكويتية :
- ²⁶ معهد الدراسات المصرفية، بازل الأولى و بازل الثانية ، إضاءات مالية و مصرفية ،السلسلة الخامسة ، العدد4 ، الكويت ، نوفمبر 2012 ،ص2.
- ²⁷ الإمام محمد محمود ، البنوك الإسلامية و مقررات “بازل 3” ، متوفر على الرابط : <http://islamonline.net/18746> ، 2016/10/25، تم الاطلاع عليه : 2016/1/12
- ²⁸ عبد المطلب عبد الحميد، العولمة و اقتصاديات البنوك، الدار الجامعية ، مصر ، 2005 ، ص83
- ²⁹ فائزة لعراف، مدى تكييف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل و أهم انعكاسات العولمة ، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية، 2013،ص85.
- ³⁰ سمير آيت عكاش ،تطورات القواعد الاحترازية للبنوك في ظل معايير لجنة بازل و مدى تطبيقها من طرف البنوك الجزائرية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر، 2012/2013،ص32

³¹ Abdelilah El Attar, Mohammed Amine Atmani , L'impact des accords de Bâle III sur les Banques Islamiques, Dossiers de Recherches en Economie et Gestion,

Dossier Spécial , Laboratoire « Economie et Management des Organisations »
Université M. Premier Oujda, Maroc, Juin 2013,P16

³²Frédéric Hache , Bâle 3 en 5 questions: des clefs pour comprendre la réforme ,
Rapport de Finance Watch (making finance serve society), Bruxelles,Mai2012 ,P 3

³³ عصام الدين أحمد أباضة ، العولة المصرفية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 2010 ، ص 541

³⁴ نصر عبد الكريم ، مصطفى أبو صلاح ، المخاطر التشغيلية حسب متطلبات بازل 2 : دراسة لطبيعتها و سبل إدارتها في حالة البنوك
العامة في فلسطين ، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العلمي السنوي الخامس ، جامعة فيلادلفيا ،الأردن،4-5/07/2007 ، ص 13

³⁵ Abdelilah El Attar, Mohammed Amine Atmani , Op-Cit,P17

³⁶ بازل 3 ، البحث متوفر على الموقع: <http://iefpedia.com/arab> ، بتاريخ: 2015/08/08 ، تم الاطلاع عليه 2016/01

³⁷ رأس المال عالي الجودة يتكون من أسهم عادية + الاحتياطيات والأرباح المدورة

³⁸ علما بأن رأس المال الأساسي = رأس المال عالي الجودة + الأسهم الممتازة

³⁹ يقصد بفترة المراقبة مراقبة النسبة لدى البنوك دون إلزام البنوك بتطبيقها رسمياً، حيث يبدأ التطبيق الفعلي بداية 2015

⁴⁰ الإمام محمد محمود ، مرجع سابق ، ص 5

⁴¹ Le Secteur Bancaire Islamique , Croissance , Efficacité et Stabilité, Rapport
Annuel ,DCIBF , Dubai , 2014,P 63

⁴² رويتز ، معايير الودائع في بازل 3 تحدد يواجه البنوك الإسلامية ، مقال متوفر على الرابط:

<http://alarab.qa/story/341050> ، تاريخ النشر: 2014/09/02 ، تاريخ التصفح: 2017/03/25

⁴³ مصاعب كبيرة تواجه البنوك الإسلامية مع تطبيق بازل 3 مقال متوفر على الرابط :

<http://www.aldarabiya.net/ar/aswaq/banks/2014/09/02>

⁴⁴ يلعب مجلس الخدمات المالية الإسلامية دوراً مهماً في تحديد النسب التي تتماشى مع خصوصية البنوك الإسلامية.

⁴⁵ نسبة الرافعة المالية = رأس المال الأساسي/الموجودات(داخلة خارج الميزانية)

⁴⁶ Abdelilah El Attar, Mohammed Amine Atmani , Op-Cit,P30

⁴⁷ بريش عبد القادر و زهير غراية ، مقررات بازل 3 ودورها في تحقيق مبادئ الحوكمة و تعزيز الاستقرار المالي و

المصرفي العالمي ، مجلة الاقتصاد و المالية ، جامعة الشلف ، العدد 00، 2015 ، ص 114

⁴⁸ لمعرفة المزيد عن كيفية إدارة السيولة لدى المصارف الإسلامية أنظر : أحمد بن عبد العزيز بن عبد الرحمن

الشتري ، إدارة السيولة في المصارف الإسلامية ، دار كنوز إشبيلية ، السعودية، 2016

⁴⁹ Le secteur Bancaire Islamique , Croissance , Efficacité et Stabilité, Op-Cit,P 64

⁵⁰ إبراهيم الكراسنة ، مرجع سابق ، ص 6.

51-BASEL III-Capital Structure Disclosure ,Pillar 3 , Alrajhi Bank , september2013
December2014

52- Kuwait Finance House ,Public Disclosure , 2013/2014.

53- Kuwait Finance House , Annual Report ,2016